الأمم المتحدة

A/C.2/68/SR.5

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
31 October 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد دياللو ..... (السنغال)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-50781X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

المناقشة العامة (تابع)

١ - **السيد ليورنتي سوليز** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن الأزمات المتعددة التي يواجهها العالم لها جذورها في نموذج رأسمالي قوامه المحاباة والنزعة الاستهلاكية التي تعمل على توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء وإفساد الأرض. وأضاف إنه يلزم إقامة نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على العدالة، والمصالح المشتركة، والسيادة الوطنية، والتضامن، والتواؤم مع الطبيعة. ويجب أن تعتمد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على هذه المبادئ، وكذلك على فكرة المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وعلى تنوع النماذج والرؤى الإنمائية. ويجب أن تقوم البلدان النامية بدورها في إقامة نظام مالي موجه بشكل فعال نحو القضاء على الفقر وتشجيع التنمية المستدامة. وطالب بإنهاء جميع أشكال الاستعمار المالي الذي تواجهه هيئات مالية دولية تستخدم الديون كوسيلة للابتزاز أو وسيلة لفرض سياسات لا تتلاءم مع الحقائق الوطنية.

٢ - وأضاف أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يمكن أن يقدم مساهمة هامة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني والجماعي، وبذلك يستكمل التعاون بين الشمال والجنوب، دون أن يكون بديلاً له. ولا يزال هذا التعاون أساسياً بالنسبة للبلدان المتقدمة من أجل احترام التزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لصالح البلدان النامية، وزيادة هذه النسبة إلى ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة لأقل البلدان نمواً. ولا تزال بلدان متوسطة الدخل، مثل بوليفيا بحاجة إلى التعاون الدولي. ولهذا يشعر وفده بالقلق وهو يرى أن الجهود المبذولة للتغلب على أسوأ الكوارث لا تزال متدنية، بما في ذلك الجوع، والمرض، وعدم الحصول على التعليم والمياه؛ ويجب بذل جهود مشتركة لصياغة أهداف مستدامة من أجل التصدي لهذه التحديات. ويعد الأمن الغذائي والسيادة الغذائية من بين القضايا الرئيسية، ولا سيما في سياق تغير المناخ، وهما حاسمان لتحقيق نموذج الحياة الطيبة في ظل التنمية بالنسبة لبلده. وأضاف أن لدى دولة بوليفيا المتعددة القوميات تحفظات على السعي لإيجاد اقتصاد أقدر يقوم على المركنتالية والخصخصة: فتحت راية الحياة الطيبة، خفضت بوليفيا الفقر بدرجة كبيرة، وأعادت توزيع الثروة، بينما تحترم في نفس الوقت التواؤم مع العالم الطبيعي. ودعا جميع البلدان إلى الأخذ بهذا النموذج كبديل للرأسمالية.

٣ - **السيد ندور** (السنغال): قال إن الطبيعة المختلة بشكل متزايد للنظام الاقتصادي الدولي قد أثرت سلباً منذ عام ٢٠٠٨ على الأداء الاقتصادي لمعظم البلدان، النامية وقللت من آمالها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ولهذا أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى اعتماد نموذج إنمائي جديد تدعمه استراتيجيات ملائمة بدرجة أكبر. وفي هذا السياق، يكتسب مفهوم التنمية المستدامة أهميته الكاملة، ولذلك يتطلب اتخاذ قرارات هامة، وخاصة تلك الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠: فلا بد من الحفاظ على ديناميات جديدة، وتشغيل الهياكل الجديدة الناتجة. غير أن بناء مستقبل يسترشد بهذه الرؤية أمر يتوقف على فهم مشترك لضرورة شن حرب لا تهدأ على الفقر؛ وهذا يتطلب استثمارات أكبر في الزراعة والطاقة، وقبل ذلك في البنية التحتية لتشجيع التجارة والاستثمار.

٤ - ومن الضروري في هذا السياق مواصلة، بل ومضاعفة الجهود للتوفيق بين الاحتياجات القصيرة الأجل للمجتمعات المحلية والحماية البيئية، عن طريق أراض مستدامة، وإدارة للغابات والنفايات، وسياسات ملائمة للمياه. وهذا يتطلب أيضاً اهتماماً كبيراً بتنفيذ الاتفاقات المعنية بتغير المناخ، وزيادة

التعاون لإبرام اتفاقات عالمية جديدة تخلف بروتوكول كيوتو، وبذل جهد منسق لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً والمتعلقة بالتنوع البيولوجي، والتصحر، والاستعداد للكوارث. والسنغال، من جانبها، مشغولة على وجه الخصوص بالتدهور التدريجي للنظم الإيكولوجية الحرجية، وتشارك بصورة إيجابية في الجهود المبذولة لإقامة صندوق دولي من أجل الغابات؛ كما أنها تدعم بقوة اعتماد صك ملزم قانوناً بشأن جميع أنواع الغابات.

٥ - وينبغي إصلاح البنيان الاقتصادي والمالي العالمي عن طريق تحسين تمثيل الدول في هيئات صنع القرار، ووضع شروط أفضل للقروض والتمويل؛ ويلزم أيضاً وجود آليات توفر قدراً أكبر من الشفافية في المعاملات الدولية، بما في ذلك صناعة التعدين، ومن أجل استيعاب العجز الناشئ في هذا المجال.

٦ - وبعد أن لاح عام ٢٠١٥ في الأفق، فإنه ينبغي إعطاء الأولوية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق حشد الموارد الضرورية. وبعد ذلك، سيلزم دعم الإنجازات والتغلب على أوجه القصور في إطار نظام متجدد ومتكامل ومتعدد الأطراف. وتوفر الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة طريقة واعدة للسير قدماً للبناء على الأهداف الإنمائية للألفية.

٧ - وشدد في ختام كلمته على أهمية الأعمال التحضيرية القادمة لمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخاصة بالنظر إلى ضرورة التصدي لقضايا السكان عن طريق إدراجها في العمليات والاستراتيجيات الإنمائية.

٨ - **السيدة باجانيا** (نيكاراغوا): قالت إن مؤتمر ريو +٢٠، وإن كان يصلح لإعادة تأكيد الالتزام السياسي للمجتمع الدولي ووضع التزامات حقيقية، لن يكون كافياً بدون بنيان اقتصادي عالمي جديد يعزز الإدماج الاجتماعي، والمساواة، والتراحم، والتواؤم مع الطبيعة، مع إيلاء الاعتبار الكامل للتنوع البيولوجي. فالتحدي الرئيسي الذي يواجه العالم هو القضاء على الفقر، وهذا شرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة، ويجب أن يقترن أيضاً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٩ - وأضافت أن وفدها يرحب بعدد من المبادرات ذات الصلة، وفي مقدمتها إنشاء منتدى سياسي رفيع المستوى يحل محل لجنة التنمية المستدامة، وينبغي أن يتسم هذا المنتدى بالعالمية والشفافية، وبينما يستفيد من مشاركة جهات فاعلة غير حكومية، ينبغي أن يؤدي من خلال المفاوضات الحكومية الدولية إلى صنع قرار قائم على التوافق. ومن الضروري في هذا الصدد إطلاق عملية حكومية دولية لتزويد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بأهداف للتنمية المستدامة تستكمل الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذه العملية، يجب تأكيد مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، ويجب توفير التمويل الضروري الذي يتجاوز النسبة المقررة للمساعدة الإنمائية الرسمية وهي ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي.

١٠ - والمسألة التي تثير قلقاً بالغاً هي أن الحالة الاقتصادية العالمية تزداد سوءاً، لا سيما بالنظر إلى تأثيرها المستمر على أعضاء المجتمع الدولي الأكثر فقراً، مع استمرار عدم التوصل إلى اتفاق جماعي بشأن التعويضات الدولية. وللقضاء على الفقر والجوع، يجب أن يكون هناك نموذج جديد للمجتمع، لا يقوم على استغلال الأقلية للأغلبية. وأضافت أنه يجري بناء مجتمع جديد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يتسم بالأخوة والتضامن، ويقوم على التجارة التريهة للسلع الأساسية، والموارد، والثروة الحيوانية لضمان تنمية اجتماعية عادلة للجميع.

١١ - وطالبت البلدان المتقدمة، وهي تتطلع إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بأن تتحمل مسؤوليتها التاريخية لمواجهة هذا التحدي، وخاصة عن طريق اعتماد صك ملزم قانوناً يستكمل بروتوكول كيوتو.

١٢ - **السيدة الحديد** (الأردن): أشارت إلى المجالات ذات الأولوية وهي المياه والطاقة والأرض، والمقترحة في الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو +٢٠ لأهداف التنمية المستدامة، وقالت إنه يجب أيضاً وضع شواغل أخرى في الاعتبار، نظراً لأنه لا يمكن تحقيق أي تقدم نحو التنمية المستدامة بدون إنعاش دائم للاقتصاد الدولي، وتجارة عالمية سليمة، ومناخ للاستثمار. ومن المأمول أن يساعد المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية على دفع المفاوضات الجارية نحو وضع نظام تجاري عالمي. ومن المتوقع أيضا أن يقدم المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي أنشئ مؤخراً والمعني بالتنمية المستدامة مساهمة كبيرة، ولكن يجب تزويده بموارد كافية، وبدعم من المجتمع الدولي.

١٣ - غير أن الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة يمكن أن تتقوض بفعل تغير المناخ. ويعتزم الأردن من جانبه أن يصبح طرفاً في الاتفاق العالمي الجديد الملزم قانوناً بشأن تغير المناخ، رهناً بإدراج مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والقدرات ذات الصلة.

١٤ - **السيد كيم أون تشول** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إنه ينبغي مواصلة الجهود الجماعية لتهيئة بيئة سلمية من أجل التنمية المستدامة على أساس احترام الحقوق السيادية لكل أمة. فمثل هذا الاحترام يجب أن يوفر أيضاً أساساً لعلاقات اقتصادية دولية عادلة وصحيحة: فاستخدام القوة والعقوبات أو التهديد باستخدامها ينتهك حق الدول في تقرير تنميتها الخاصة، وبذلك يهدد السلم والأمن العالميين. ويطالب وفده بأنه ينبغي إدانة ورفض العقوبات التي تفرضها البلدان على بلد معين باسم الأمم المتحدة.

١٥ - وينبغي أن يكون الاهتمام الرئيسي هو إصلاح الهيكل الاقتصادي الدولي القائم والجائر الذي يجعل من المستحيل على أي بلد أن يحقق التنمية المستدامة. وينبغي أن تتمثل المبادئ التوجيهية في الواقعية والعملية؛ وينبغي أن يكون الهدف هو بناء نظام اقتصادي دولي جديد قوامه العدل والمساواة. وينبغي أن تعكس أهداف التنمية المستدامة المقترحة المستويات والحقائق الإنمائية المختلفة، وأن تتابع الأهداف الإنمائية التي لم تتحقق، مثل القضاء على الفقر. وأضاف أن حكومته سوف تسخر كل مواردها وطاقاتها للبناء الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة، بينما تواصل بنشاط عملية التنمية المستدامة التي تقودها الأمم المتحدة في بيئة سلمية ومستقرة.

١٦ - **السيد وانغ مين** (الصين): قال إنه بعد فترة من الارتباك الشديد الذي بدأ بلده يتعافى منه مؤخراً، لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني من دينامية غير كافية ونمو غير متوازن. فالاقتصادات الرئيسية تواجه تحديات هيكلية، مما يفرض عليها ضمان تنسيق الجودة على مستوى الاقتصاد الكلي؛ أما بالنسبة للاقتصادات الناشئة، فإنها تعاني من بطء النمو والمخاطر الخارجية المتزايدة، بالإضافة إلى انخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية من جانب البلدان المتقدمة. ولهذا فإنه من الواضح أن التعافي الكامل للاقتصاد العالمي سيكون بمثابة عملية ممتدة.

١٧ - وأضاف أن النمو الاقتصادي العالمي يتطلب تنمية جميع البلدان. ويستتبع هذا من المجتمع الدولي ألا ينظر بعد الآن إلى التعاون الإنمائي من زاوية استراتيجية خالصة، بل يجب عليه إحياء الخطة الإنمائية بأسرها؛ وتقوم الأمم المتحدة

بدور قيادي في هذا الصدد. وينبغي للجمعية العامة إعطاء الأولوية للإدارة العالمية المحسنة من أجل تهيئة بيئة قادرة على تحقيق النمو: وهذا يتطلب من الحكومات في جميع أنحاء العالم أن تكون أكثر إيجابية في وضع سياسات الاقتصاد الكلي والعمل معاً من أجل صياغة نظام اقتصادي عالمي يقوم على الابتكار، وروابط النمو، والتكامل. ويجب في الوقت نفسه، إصلاح البنيان المالي الدولي لإتاحة تمثيل أكبر للأسواق الناشئة والبلدان النامية، وتأمين رقابة أكثر صرامة على الأسواق المالية العالمية، وإقامة نظام نقدي مستقر وقادر على الصمود. وينبغي أيضاً اتخاذ خطوات لتطوير نموذج اقتصادي منفتح وقائم على السوق عن طريق تخفيض الحمائية التجارية، وإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف وغير تمييزي. وعلاوة على ذلك، يجب البحث عن طرق لتحسين أدوات الاستثمار العالمي من أجل تخصيص الموارد بصورة أكثر كفاءة، وتوجيه تدفقات رأس المال الدولي بصورة أفضل.

١٨ - وينبغي أن تستفيد البلدان النامية بدرجة أكبر من تخفيف عبء الديون، وتحصل على أولوية المساعدة المالية في بيئة اقتصادية دولية متكافئة، ومفتوحة، ومنظمة. وينبغي أن تتسم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بروح الثقة المتبادلة، وتسترشد بمبادئ التنوع، والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والعالمية. ويجب على البلدان المتقدمة احترام التزاماتها بدعم البلدان النامية التي ينبغي أن تواصل من جانبها تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويحبذ وفده اتباع نهج قائم على النتائج تجاه التنمية، ويوصي بأن تكون هناك عمليات متابعة لعلاج أوجه القصور في تحقيق الأهداف الإنمائية الدولية.

١٩ - وتقوم الصين حالياً بعملية تحول حاسمة، والارتقاء باقتصادها، وتقوم هذه العملية على قواعد جيدة، وتحقق نمواً منتظماً بعد انتكاسة اقتصادية. ولم تعد الحكومة تنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي على أنه مؤشر لقياس النمو، وأصبحت أكثر اهتماماً بتحسين جودة وكفاءة النمو. وقد اعتمدت سياسات مبتكرة تجمع بين أهداف قصيرة الأجل وأهداف طويلة الأجل، وجعلت من الصين واحدة من القوى المحركة الرئيسية للنمو الاقتصادي العالمي عن طريق التركيز على دينامية السوق بدرجة أكبر. وأضاف أن جميع مؤشراتها تدخل ضمن نطاق معقول؛ فقد كان التباطؤ الأخير نتيجة تنظيم استباقي. ومن المتوقع أن تواصل الصين تقديم مساهمة هامة بصورة متزايدة لتحقيق نمو وسلامة الاقتصاد العالمي، وتأمل في أن يزودها المجتمع الدولي بإطار تعاوني أفضل. وهي لا تزال على استعداد لتعميق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتقاسم خبرتها مع بلدان نامية أخرى في مجالي تخفيض الفقر والتنمية بغية المساهمة في الإنعاش الاقتصادي العالمي.

٢٠ - **السيد إزيزارن** (المغرب): قال إن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وإن كان حقيقياً، لا يزال غير كاف وغير متوازن بين البلدان وفي داخلها. فهناك أكثر من بليون شخص في العالم يعيشون في فقر مدقع. ولا تزال البلدان الأفريقية على وجه الخصوص متعثرة، ولا سيما في المسائل المتعلقة بالصحة: فاحتمال وفاة المرأة الأفريقية لأسباب تتعلق بالحمل أعلى مائة مرة منها بالنسبة للمرأة في البلدان المتقدمة. وعلاوة على ذلك، فإن معظم الغايات المتعلقة بالهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، أبعد من أن تتحقق. فقد انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية التي تعد أهم مصدر تمويل لأفقر البلدان النامية في عام ٢٠١٢، وللعام الثاني على التوالي، وأصبحت تمثل ٠,٢٩ في المائة فقط من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المانحة مجتمعة، مقارنة بهدف الـ ٠,٧ في المائة.

٢١ - ونظراً لأن التجارة الدولية تعد قاطرة هامة للنمو والتنمية، فإن وفده يتطلع إلى الاختتام الناجح لجولة الدوحة. فنجاح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتوقف على شراكة عالمية متجددة ومعززة من أجل التنمية، وعلى وسائل سليمة

للتنفيذ. وينبغي أن تتضمن هذه الخطة الركائز الثلاث للتنمية المستدامة بطريقة منسقة، بما يلائم الهدف الرئيسي للقضاء على الفقر. ويجب أن يكون تولي زمام المسؤولية الوطنية محورياً بالنسبة لخطة من هذا القبيل، والتي يجب أن تستجيب لسائر احتياجات وأولويات الدول. وتشمل التحديات الأخرى التي ينبغي التصدي لها في هذا الصدد العمالة، وخاصة بين الشباب، والتعليم الأفضل، والبنية التحتية المحسنة، وتشجيع الاستثمار الإنتاجي، وتحسين فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق. وبينما يسهم التعاون فيما بين بلدان الجنوب بدرجة كبيرة في الجهود الإنمائية للبلدان النامية، استناداً إلى تولي المسؤولية الوطنية والشراكة المتكافئة، إلا أنه لا يمكن أن يكون بديلاً للتعاون بين الشمال والجنوب.

٢٢ - **السيد لي هواي ترنغ** (فييت نام): قال، مشيراً إلى التحديات الإنمائية الكثيرة الناتجة عن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وعدم استقرار الاقتصاد الكلي، والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والتلوث، إنه ليس في استطاعة أي بلد مواجهة هذه التحديات بمفرده، وإنه ليس أمام الحكومات أي خيار سوى البحث عن نموذج مختلف للنمو يكون أكثر استدامة وأكثر تكافؤاً. وتقع على الأمم المتحدة مسؤولية القيام بدور أكثر فاعلية لتيسير وتنسيق الاستجابات الدولية في مواجهة هذه التحديات. وتعد فييت نام في سبيلها إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية التي تعلق عليها أهمية بالغة كوسيلة لانتشال السكان من الفقر، وتحسين حياتهم، والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة لكل أمة.

٢٣ - ويرى وفده أن التنمية المستدامة تعد جوهر خطة التنمية الجديدة، ويرحب بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى لتوفير القيادة السياسية والتوجيه. وسيواصل بلده المساهمة في صياغة أهداف التنمية المستدامة، وسيدعم كل جهد لتهيئة بيئة اقتصادية وتجارية ومالية دولية مواتية لصالح النمو الاقتصادي الشامل والمتكافئ. ويجب أن تكون الخطة الجديدة خطة حكومية دولية، وتكفل مساءلة الحكومات التي ستتحمل المسؤولية الأولى عن تنفيذها؛ ويجب أن تسترشد أيضاً بمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٢٤ - وقال في ختام كلمته إنه يشعر أيضاً بالقلق إزاء الانخفاض المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية، وطالب جميع الأطراف بضمان تدفق محسن ومؤكد ومستدام للموارد المالية من أجل التنمية.

٢٥ - **السيدة أماراسينغ** (سري لانكا): قالت إنه لوضع خطة تنمية واحدة ومترابطة لما بعد عام ٢٠١٥ تعقب الأهداف الإنمائية للألفية، وتواجه تحديات المستقبل، فإنه يلزم أن يتلاقى عدد كبير من العمليات المتعددة الأطراف. ويجب أن تكون مثل هذه الخطة خطة حكومية دولية، وتعمل على تحقيق نمو اقتصادي متوازن مع تحمل المسؤولية البيئية. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن تتحمل البلدان المتقدمة مسؤولياتها عن الأضرار التي ألحقتها بالبيئة.

٢٦ - وأضافت أن الإنجازات الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها سري لانكا هي نتيجة سياسات تركز على السكان. وعلى الرغم من تحدياتها الداخلية وتداعيات الأزمات في مجالات الأغذية والطاقة والأزمة المالية على المستوى العالمي، إلا أن بلدها احتل مرتبة عالية في مؤشر التنمية البشرية؛ وقد أعترف لفترة طويلة بالدور الحاسم للمرأة في القيادة السياسية؛ وسيحقق هدف تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥؛ كما خفض معدل البطالة بدرجة جذرية؛ أما معدل وفيات الرضع فلا يقل عن معدل الكثير من البلدان الغنية. وتدرك سري لانكا أهمية الأهداف الإنمائية للألفية، وتعتقد أنه ينبغي ألا يكون هناك أي تراخ في الجهود المبذولة لتحقيقها. وتنضم سري لانكا إلى الدعوات المطالبة بإجراء إصلاحات في المؤسسات المالية الدولية لتمكينها من استيعاب

التحديات الإنمائية العالمية الناشئة، والتي لن يتم التصدي لها إلا عن طريق نظام اقتصادي دولي نزيه. وهناك مجالات رئيسية أخرى ضرورية من أجل المستقبل وهي الشراكات لأغراض التنمية، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٢٧ - ووجود نظام شفاف وقائم على القواعد بقيادة منظمة التجارة الدولية يمكن أن يسهل إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي المتعدد الأطراف، وبذلك يساعدها على تحقيق أهدافها الإنمائية. ويدرك وفدها بشكل خاص احتياجات البلدان المتوسطة الدخل؛ وتعد قوتها العاملة وقدرتها الزراعية والصناعية أرصدة قيّمة، كما أنها تنطوي على تحديات متباينة.

٢٨ - وبالنسبة لبلدان كثيرة، يمثل الاستثمار المتزايد في تنمية الموارد البشرية تحدياً كبيراً في السياق الحالي. وتدرك سري لانكا تماماً هذه الحاجة، ولذلك أصبحت في مقدمة المدافعين عن مصالح الشباب: وكان اقتراح رئيس جمهوريتها بضرورة أن تعلن الأمم المتحدة عن يوم دولي للمهارات تعبيراً عن هذا الاهتمام. وطالبت بدعم هذه المبادرة.

٢٩ - **السيد دونوغيو** (أيرلندا): شدد على الدور الرئيسي الذي يتعين على الأمم المتحدة القيام به لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها الإنمائية، وخاصة الأهداف الإنمائية للألفية، وقال إن القضاء على الفقر والجوع العالميين يعد أكبر تحد يواجه المجتمع الدولي. ويمثل هذا التحدي بؤرة اهتمام سياسة أيرلندا الخارجية. غير أنه لا يمكن القضاء على الجوع دون التصدي لتغير المناخ الذي يترك أثره المدمر على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى أجزاء كبيرة من أفريقيا. وأضاف أنه يلزم التركيز بقوة على الزراعة، مع توجيه اهتمام خاص إلى تمكين الممارسين الشعبيين.

٣٠ - ويجب أن تستند أهداف التنمية المستدامة إلى مبادئ المساواة، والإدماج، وحقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة؛ فتمكين النساء والفتيات ليس فقط هدفاً في حد ذاته، بل إنه الوسيلة الرئيسية للتنفيذ. ويعد توفير المزيد من الموارد المالية لأغراض التنمية مطلباً أساسياً أيضاً.

٣١ - وعلى الرغم من الصعوبات التي تواجه الميزانية، فإن أيرلندا تحترم التزامها تجاه التعاون الإنمائي فيما وراء البحار؛ وهي تعتقد أن إقامة شراكات حقيقية ودائمة تعد السبيل لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في البلدان الأكثر تعرضاً. وينبغي أن يكون الهدف هو إيجاد جهاز إنمائي للأمم المتحدة يعمل على أساس توحيد الأداء، ويوجه البناء المؤسسي الضروري لاستيعاب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٣٢ - **السيد إليسين** (ساموا): قال إنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة دون إدماج متوازن للشواغل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ويرحب وفده بإنشاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى الذي سيكون مطالباً باستعراض الالتزامات العالمية تجاه التنمية المستدامة، والعمل على النهوض بها، مع توجيه اهتمام خاص إلى التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل ساموا. فنظراً لتعرض هذه الدول بشكل خاص لتغير المناخ، تم إعلان عام ٢٠١٤ باعتباره العام الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ ومن المأمول أن يكون المؤتمر الدولي المعني بهذه الدول، والمقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بمثابة منبر يعبر عن تطلعاتها لتحقيق التنمية المستدامة. وتطالب ساموا الدول الأعضاء بدعم سرعة الانتهاء من القرار الخاص بالطرائق اللازمة لعقد هذا المؤتمر والمساهمة في تمويله عن طريق الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لهذا الغرض.

٣٣ - وأضاف أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى نهاية بعض البلدان الجزرية المنخفضة على المحيط الهادئ كدول ذات سيادة. فقد تم تحديد الأسباب، كما أن الحلول معروفة، ولكن الإجراء الضروري لا يزال مؤجلاً بسبب مصالح وطنية مكتسبة. ونظراً

لأنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية مستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية بدون التصدي للأسباب والتأثيرات الجزرية لتغير المناخ، فإنه يطالب الدول الأعضاء بضمان أن تؤدي الاتفاقية التي يجري التفاوض بشأنها حالياً حول هذا الموضوع إلى تبديد المخاوف المتزايدة لبلدان مثل بلده.

٣٤ - **السيد مؤمن** (بنغلاديش): قال إن بلده قد صاغ بالفعل استراتيجيته الوطنية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ويعقد العزم على المساهمة بدرجة كبيرة في تشكيل الأولويات العالمية من أجل المستقبل. وأضاف أن التقدم الكبير الذي حققته بنغلاديش بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية لا يرقى حتى الآن إلى مستوى تطلعاتها، بينما يحتاج معظم البلدان الأقل تقدماً وبلدان ما بعد انتهاء النزاع إلى نهج متسارع لتحقيق الغايات؛ فخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تستند إلى نجاح الأهداف الإنمائية للألفية. ولا يزال غالبية سكان أقل البلدان نمواً، الذين يعيشون تحت مستوى الفقر، في انتظار الوفاء بالوعود التي قدمت لها. ويطالب وفده بوصول جميع منتجات هذه البلدان إلى الأسواق الدولية بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة.

٣٥ - وقال إن الانخفاض الأخير في المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن يكون أحد الشواغل الهامة لهذه اللجنة، نظراً لأن عدم احترام الالتزامات يمكن أن يلحق ضرراً بالخطط الإنمائية للبلدان الأفقر. ويلزم أن تنظر اللجنة أيضاً في مسألة الهجرة، خاصة في سياق تمويل التنمية، مع التركيز على خفض تكلفة التحويلات المالية، وضمان حقوق المهاجرين. وقال في ختام كلمته إن التكيف مع تغير المناخ يتطلب الحصول المباشر والميسر على التمويل والتكنولوجيا. ولهذا يطالب وفده البلدان المتقدمة، وكذلك البلدان النامية التي تنمو بسرعة باتخاذ خطوات هامة لمواجهة هذا التحدي العالمي.

٣٦ - **السيدة شيغيال** (ميكرونيزيا): بعد أن أشارت إلى أنه يتعين على اللجنة تحديد طرائق المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، قالت إن وفدها يتطلع إلى اعتماد تدابير قوية لضمان أفضل النتائج الممكنة. وتأمل ميكرونيزيا أيضاً في أن ينصبّ الاهتمام الرئيسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة على التحديات التي تواجه هذه البلدان. ويلزم إدراج تغير المناخ على وجه الخصوص في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، باعتباره مسألة بقاء بالنسبة لهذا العصر. ويجب أن تتضمن المعاهدة الشاملة عن هذا الموضوع، والمخطط اعتمادها في عام ٢٠١٥، التزامات ملزمة قانوناً، وأن تعبر عن مستوى طموح أعلى من المستوى المحدد لفترة الالتزام الثانية في بروتوكول كيوتو. وأضافت أن استمرار التخلص التدريجي من مركبات الكربون الهيدروفلورية في إطار بروتوكول مونتريال من شأنه أن يعطي قوة دفع لاتخاذ إجراء هام بشأن تغير المناخ في المستقبل. وقد اتخذت ميكرونيزيا من جانبها بالفعل عدداً من التدابير دعماً لوضع سياسة للطاقة السليمة بيئياً، وتخطط لاتخاذ مزيد من الإجراءات الطموحة في هذا المجال، بمساعدة شركاء في التنمية. وعلاوة على ذلك، تعد المساعدة التقنية حاسمة باعتبارها أحد مكونات المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما إذا كانت على شكل نقل ملائم للتكنولوجيا ومبادرات لبناء القدرات. وطالبت الدول المانحة الرئيسية باحترام التزامها بتخصيص ٠,٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي لهذه المساعدة بحلول عام ٢٠١٥.

٣٧ - **السيد غوربر** (سويسرا): قال إنه برغم التقدم الذي تحقق في عدة مجالات، إلا أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بحاجة إلى أن تكون أكثر طموحاً من الأهداف الإنمائية للألفية من أجل تقديم الدعم للفئات الأكثر حرماناً، وتلبية تطلعات بلايين السكان. ويجب أن تتبع نهجا شاملاً تجاه

التنمية المستدامة، وأن يكون لها تطبيق عالمي، يأخذ في الاعتبار القدرات والحقائق الوطنية والإقليمية المختلفة.

٣٨ - وينبغي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى الجديد أن يعزز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، ويضمن أن تظل القضايا ذات الصلة محور اهتمام الدول، وأن تحظى باهتمام أكبر في إطار جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وبناءً على ذلك، يلزم أن تكون لهذا المنتدى آلية استعراض قوية؛ ومن الأمور الحاسمة أيضاً أن يعزز اتساق وتنسيق سياسات الأمم المتحدة الخاصة بالتنمية المستدامة على مستوى المنظومة. وأضاف أن هناك الكثير الذي يتوقف على كفاءة جهاز الأمم المتحدة الإنمائي، والذي قدم له الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات مساهمة كانت موضع ترحيب؛ ومن شأن هذه الأداة الأساسية للمراقبة تمكين الجهاز من التواؤم مع السياق الجديد، والتحديات، والفرص، عن طريق إجراء الإصلاحات والتحسينات اللازمة.

٣٩ - **السيدة تُرك** (لبنان): قالت إن بلدها، شأنه شأن بلدان كثيرة أخرى، لا يزال أبعد من أن يحقق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ولهذا فإن الانتقال السلس إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يعد أمراً حاسماً. وتعد التدابير الخاصة بتحقيق المزيد من كفاءة الطاقة، والتصدي لتغير المناخ من بين المساهمات الهامة لبناء اقتصاد مستدام، ولذلك حرص لبنان، الذي يدرك بشكل خاص نوع النمو المطلوب، على اتخاذ هذه التدابير. فالنمو الاقتصادي القوي والمستدام يعتمد على إدارة فعالة للموارد الطبيعية وتمكين عناصر التغيير. وتعد الاستثمارات السريعة ضرورية للتعليم والضمانات الاجتماعية، وكذلك للبحث الإنمائي وبرامج تقاسم المعرفة.

٤٠ - ويلزم تقديم دعم خاص لتلبية الاحتياجات الإنمائية للسكان في حالات النزاع وحالات مع بعد انتهاء النزاع، وفي ظل الاحتلال، حيث يحرمون من التمتع بحقوق الإنسان الأساسية اللازمة للنمو والتقدم والتنمية. وأشارت إلى الصعوبات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني على أيدي إسرائيل وعلى أيدي شعبها عن طريق تداعيات النزاع السوري؛ فاستناداً إلى أحد تقارير البنك الدولي، يمكن أن يؤدي هذا النزاع إلى خفض نمو الناتج القومي الإجمالي بنسبة ٢,٩ في المائة سنوياً، ويدفع نحو ٠٠٠ ١٧٠ لبناني إلى دائرة الفقر، ويضاعف من معدلات البطالة لتتجاوز ٢٢ في المائة. ولا يزال لبنان يعاني أيضاً من عواقب الضربة الجوية الإسرائيلية على سواحله في تموز/يوليه ٢٠٠٦؛ ولم يأبه أحد بالنداءات التي تطالب بتعويض إسرائيلي لبلدها.

٤١ - **السيد واريتش** (باكستان): أثار سؤالاً عما إذا كان قد اتُخذ في السنوات الخمس السابقة نهج ملائم تجاه الجهود المبذولة لإحياء الاقتصاد العالمي. فصنع القرار داخل تجمعات محدودة من شأنه ألا يقدم حلولاً لمشاكل عالم مترابط ومتداخل ومعولم. وتوفر الأمم المتحدة بيئة ملائمة لإيجاد مثل هذه الحلول، عن طريق زيادة مشاركة البلدان النامية، باسم العدالة وليس على أساس الوزن الاقتصادي؛ فمع أن هذه البلدان ليست مسؤولة عن الأزمة الراهنة، إلا أنها البلدان الأكثر معاناة من هذه الأزمة. وينبغي تصميم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لمساعدة هذه البلدان على تحقيق التحول الاقتصادي الضروري نحو الاستدامة دون أن يؤثر ذلك على مقتضيات النمو الاقتصادي.

٤٢ - وتبذل باكستان كل ما في وسعها على المستوى الداخلي للتغلب على عواقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، أما على المستوى العالمي، فإنها بحاجة إلى ساحة مستوية وبيئة داعمة. وهي تتطلع إلى اختتام جولة الدوحة التي طال انتظارها، وبدء العمل الحقيقي لإرساء القواعد لآلية منظمة من أجل إعادة هيكلة الديون السيادية، مع إيلاء

أولوية الاهتمام لتخفيف عبء الديون عن كاهل البلدان التي لا تشملها المبادرات الحالية.

٤٣ - **السيد إيرازوريز** (شيلي): قال إن الحواجز التي فُرضت على التجارة والاستثمار في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية قد أغلقت مصدراً رئيسياً من مصادر التنمية بالنسبة للبلدان، وإنه يلزم إزالة جميع أشكال الحمائية التجارية. وسيتيح الاجتماع الوزاري القادم لمنظمة التجارة العالمية فرصة طيبة لتعزيز النظام التجاري الدولي. وأضاف أن شيلي، من جانبها، قد وافقت مؤخراً على استيراد منتجات من أقل البلدان نمواً بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة. والواقع أنه يوجد للتجارة الدولية دور رئيسي يمكن أن تقوم به لضمان الأمن الغذائي الذي يمكن تحقيقه بصورة أكثر فاعلية عن طريق تخفيض الفقر، وتعزيز النمو، ودعم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

٤٤ - وينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مواصلة النهج الشامل لتوافق آراء مونتيري واستيعاب الأهداف الإنمائية للألفية؛ وينبغي صياغة هذه الخطة عن طريق عملية حكومية دولية ينبغي أن تبدأ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وينبغي أن تتصدى هذه الخطة أيضاً للقضية الشاملة الخاصة بالحد من أخطار الكوارث، حيث أنه أصبح من الواضح أن التقدم نحو التنمية يتعرض للخطر عندما لا ترافقه استراتيجيات لزيادة الاستعداد للكوارث. وأشار إلى الاهتمام المتزايد لآثار تغير المناخ، لا سيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأعرب عن دعمه لمؤتمرها الدولي الثالث القادم.

٤٥ - وقال إن شيلي، بوصفها بلداً متوسط الدخل، تخشى في ظل القواعد الجديدة أن تتوقف البرامج الإنمائية الرئيسية للأمم المتحدة عن العمل في مثل هذه البلدان في غضون سنوات قليلة، وهذا من شأنه أن يلحق أضراراً كبيرة بمبدأ عالمية جهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي إطار هذا الجهاز، يدعم بلده التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والذي يستكمل التعاون بين الشمال والجنوب وإن كان لا يحل محله. ويرحب وفده بإنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، والتي ينبغي أن تسهم في عملية موحدة لتمويل التنمية تعمل على تشكل وتفعيل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٦ - **السيد إسكالونا أوجيدا** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنه في وقت يتسم برغبة عارمة لتحقيق أرباح سهلة، لا تتوفر الاستثمارات الضرورية لإنشاء الوظائف، والقضاء على الفقر والجوع، ومحاربة تغير المناخ والتصحر، وتدهور التنوع البيولوجي، ونقل العلم والتكنولوجيا؛ وأصبحت المنتجات الأساسية تحت رحمة المضاربات المالية؛ وبدأت أشكال جديدة للاستعمار في الظهور، سماتها التكالب على الموارد الطبيعية لبلدان الجنوب؛ كما أن تغير المناخ يلحق الدمار بشكل متزايد.

٤٧ - وقال إن تمويل التنمية المستدامة يجب ألا يكون وسيلة لزيادة أرباح البلدان الغنية الرئيسية. وينبغي للبلدان المتلقية ألا توافق على شروط تنتهك سيادتها أو تعرّض استقلالها للخطر، مما يؤدي إلى ظهور أشكال جديدة للتبعية حيث تستخدم الفوائض الاقتصادية لبلدان الجنوب لدفع عجلة التنمية في بلدان الشمال. ويلزم اتخاذ مبادرات جديدة، مثل مصرف ألبا ومصرف الجنوب، والتي من شأنها أن تبتعد عن احتكار وتشمل تنظيماً للتدفقات المالية كي تعود المصارف إلى دورها التقليدي كوسطاء بين المدخرات والاستثمار من أجل توفير سلع وخدمات، وإجراء إصلاح لمؤسسات بريتون وودز.

٤٨ - وتعد أنماط الاستهلاك والإنتاج الحالية أنماطاً غير مستدامة وتعتمد على تبديد الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية لمنفعة الأقلية. وينبغي أن يكون الهدف العام

لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو القضاء على الفقر كشرط أساسي لتحقيق التنمية المستدامة؛ وينبغي صياغة هذه الخطة من جانب بلدان الجنوب ومن جانب الفقراء في بلدان الشمال؛ وينبغي أن تسترشد بالمبدأ الأساسي الخاص بالمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٤٩ - **السيد سيفيك** (تركيا): قال إن صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ستكون من بين الأولويات الرئيسية لرئاسة بلده لمجموعة البلدان العشرين في عام ٢٠١٥؛ وأضاف أن لديه كل الأمل في أن يؤدي المنتدى السياسي الرفيع المستوى، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إصلاحه إلى تسهيل تحقيق التوافق في هذا الصدد.

٥٠ - ويتطلب التأثير المستمر للأزمة الاقتصادية والمالية العالمية بذل جهود متسقة من جانب المجتمع الدولي من أجل تهيئة بيئة تفضي إلى زيادة الإنتاج، والتجارة، والاستثمار، وتفتح سوق العمل. وتعد هذه التحديات أشد وطأة بالنسبة لأقل البلدان نمواً، ولا سيما البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والتي حققت أدنى المنافع من العولمة، ولكنها عانت أشد المعاناة من آثارها السلبية. ولا تزال تركيا ملتزمة بدعم جهودها الإنمائية، وعرضت استضافة مؤتمر استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل اسطنبول، الذي يعد أداة هامة بالنسبة لها. وعلاوة على ذلك، فإن بلده يعتقد أن التعاون المحسن في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار من شأنه أن يكون مفيداً بشكل خاص للبلدان النامية، وهي مستعدة لاستضافة مصرف للتكنولوجيا اقتُرح لهذا الغرض تحت رعاية الأمم المتحدة.

٥١ - ويلزم أن تساهم جميع البلدان في استجابة صادقة لتغير المناخ، وينبغي أن تكون هناك جهود دولية متزايدة لخفض الانبعاثات العالمية استناداً إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، دون المساس بمبادرات التنمية المستدامة.

٥٢ - **السيد إسكالنت هاسبون** (السلفادور): قال إن الأزمة المالية والاقتصادية الحالية قد أثرت سلباً على قدرة كثير من البلدان النامية التي تسعى لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأضاف أن التضامن والتعاون الدوليين مطلوبان لوضع إطار مشترك للتجارة ونقل التكنولوجيا من أجل التصدي للأزمة، وتشجيع التعافي، وبناء مجتمعات أكثر شمولاً؛ وهناك أيضاً حاجة إلى زيادة الموارد من أجل المجالات ذات الأولوية من قبيل التعليم، والرعاية الصحية، والطاقة، والبنية التحتية. وأكد على أهمية الثقافة باعتبارها عاملاً مساعداً لوضع نهج يتواءم مع الحقائق المحلية.

٥٣ - ويتمثل التحدي الأكبر الذي يواجه العالم حالياً في القضاء على الفقر. وتتخذ السلفادور من جانبها خطوات هامة في هذا الاتجاه بناءً على نهج متعدد الأبعاد، لا يشمل الدخل فحسب، وإنما يشمل أيضاً الصحة، والتعليم، والعمالة، والإسكان. وينبغي أن تستند صياغة أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

٥٤ - ويواصل وفده دعم إصلاح هياكل الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك البناء المالي والنقدي الدولي، لضمان إدارة أكثر فاعلية وأفضل تنسيقاً للتحديات العالمية. وسيكون التمثيل الأكبر للبلدان النامية ومشاركتها على وجه الخصوص في مؤسسات بريتون وودز ضرورياً لتعزيز شرعيتها وفاعليتها. ومن المهم أيضاً أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ نهجاً شاملاً طويل الأجل تجاه مشاكل السكان المهاجرين، مع توجيه اهتمام خاص إلى حقوق الإنسان الخاصة بهم. وبعد أن لاحظ مع القلق أن الأزمة تسببت في انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية، وأثرت أيضاً في مساعدة البلدان المتوسطة الدخل، قال إن زيادة التعاون مع مثل هذه البلدان سيكون مفيداً، ليس فقط في محاربة الفقر، وإنما أيضاً في النهوض بالتنمية والإدماج الاجتماعي. ويعد

التعاون فيما بين بلدان الجنوب مكملاً أساسياً للتعاون بين الشمال والجنوب ولكنه ليس بديلاً له.

٥٥ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم تدابير فورية للتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ، والحد من أخطار الكوارث من أجل إنقاذ الحياة البشرية والوقاية من الأضرار المادية، ومساعدة البلدان الضعيفة على التقدم نحو التنمية المستدامة.

٥٦ - **السيد ثام بورغ تسين** (سنغافورة): قال إن المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي والتنمية المستدامة تعد مسائل متداخلة، كما سيتضح من المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتدرك سنغافورة من تجربتها العلاقة الوثيقة بين القضاء على الفقر والتنمية المستدامة، وتؤيد بقوة ضرورة إيلاء كل الاعتبار، عند صياغة الخطة، للإدارة الحضرية المستدامة، والمسألتين المتلازمتين المتعلقتين بالمياه والصرف الصحي. وعلاوة على ذلك، فإن مواضيع الاقتصاد الكلي التي ستناقشها اللجنة لها علاقة وثيقة بهذه الخطة حيث أنها تتيح وسيلة لدعم تنفيذها. ويحث وفده اللجنة على أن تفعل الكثير لزيادة فاعلية وكفاءة أساليب عملها.

٥٧ - **السيد مشكور** (العراق): قال إن الأزمات المالية والاقتصادية العالمية قد سلطت الأضواء على دور ومسؤوليات فرادى الدول في العالم المعاصر: فيجب أن تتوفر لديها القدرة على اتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة التضخم والبطالة، وإطلاق العنان لاقتصاداتها. وتقدم الوثيقة الختامية لمؤتمر +٢٠ توجيهات بشأن إصلاح النظام المالي والاقتصادي الدولي الشامل الذي يعاني من اختلالات هيكلية. ويجب استخلاص الدروس من الأزمات السابقة، بما في ذلك مسائل تغير المناخ، والتي تؤثر أيضاً على الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ويتطلع وفده إلى الاستكمال الناجح بحلول عام ٢٠١٥ للأعمال التحضيرية لاتفاقية ملزمة قانوناً بشأن هذا الموضوع، والتي ستضع في اعتبارها الحقائق الخاصة بالبلدان النامية، وتدرج مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ويلزم أيضاً بذل جهود لتحسين آليات الصندوق الاستئماني للبيئة العالمية من أجل حماية التنوع البيولوجي بصورة أكثر فاعلية، وتعزيز النظم الإيكولوجية.

٥٨ - وعموماً، فإن الترابط بين المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف يؤثر في النهج المراد اتخاذه تجاه الأزمات العالمية، وبالمثل، فإن التنمية المستدامة على نطاق العالم تتطلب تسوية القضايا التي تواجه البلدان النامية. ولهذا فإن المساعدة الإنمائية الدولية تعد بالغة الأهمية، مثل تعزيز التجارة مع هذه البلدان. ويجب تعزيز تعددية الأطراف بقواعد ملزمة قانوناً لضمان بيئة مستقرة ويمكن التنبؤ بها.

٥٩ - ويعد العراق في طريقه أن يصبح عضواً في منظمة التجارة العالمية، بعد حصوله على مركز المراقب منذ عام ٢٠٠٤. ولهذا فإنه يسعى لمواءمة قوانينه التجارية مع المعايير الدولية، تمشياً مع تصميمه على تحرير التجارة، والمساهمة في التنمية المستدامة. وتتطلع حكومته إلى شركائها التجاريين الدوليين طلباً للمشورة والدعم لمشاريعها التي تهدف إلى تطوير ميزتها النسبية، وتحسين هياكل صادراتها، وتعزيز اقتصادها.

٦٠ - **السيد جوهرة** (الجمهورية العربية السورية): تحدث ممارساً حق الرد على الملاحظات التي أبداها قبل ذلك ممثل إسرائيل (A/C.4/68/SR.4، الفقرة ٤٤)، فقال إن ممثل إسرائيل ردد أكاذيب عن بلده لهدف وحيد وهو تسييس عمل اللجنة. فإسرائيل، بوصفها سلطة احتلال، تواصل حرمان الشعب الفلسطيني من التمتع باستقلاله، وانتهاك سيادة الشعب السوري على موارده الطبيعية بما يخالف قرارات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإنها تحرض على العنف في سوريا عن طريق تزويد الجماعات المتمردة بالأسلحة والمساعدة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧:٥٥.